اقتصاد

قرار منح هامش لرفع فوائد الودائع لأجل حتى ٢٠ بالمئة دخل حيز التنفيذ

مصارف لا تكترث وأخرى تضرب أخماساً بأسداس خوفاً على الأرباح!

الوطن

دخل قرار مجلس النقد والتسليف في مصرف سورية المركزي المتضمن منح هوامش للمصارف برفع الفوائد على الودائع لأجل حيز التنفيذ وأصبح نافذاً منذ أيام بعد نشره بالجريدة الرسمية.

ويقضي القرار بتعديل الفوائد التي كانت محددة على الودائع لجهة منح المصارف حرية رفع تلك الفوائد على الودائع لأجل لأكثر من سنة إلى نسبة لا تتجاوز ٢٠٪، بعد ذلك أعطى مجلس النقد والتسليف هامش حرية للمصارف برفع الفوائد بنسبة ١٠٪ عن النسبة المعمول بها حالياً.

ومن جهتها تلقت المصارف القرار الرسمي من دون أن يكون هناك أي اهتمام واضح ولافت للنظر بالقرار المذكور، مع العلم أن فوائد القرار كثيرة وأهمها استقطاب فائض السيولة الموجودة في أيدي المواطنين والشركات والفعاليات الاقتصادية والاستفادة منها في تحسين سيولة بعض المصارف التي لا تزال سيولتها منخفضة، ومن جهة أخرى يمكن الاستفادة منها في وقت لاحق عندما يسمح مصرف سورية المركزي بالإقراض لبعض المصارف التي تجاوزت سيولتها النسب المحددة في قرارات مجلس النقد والتسليف والتي أقرتها المعايير الدولية وهي ٣٠٪.

وأكدت عدة مصادر مصرفية مسؤولة لـ«الوطن» أن بعض المصارف العامة لم تتخذ أي قرار بعد بشأن رفع الفوائد ضمن هامش التحرك الذي سمح به مجلس النقد والتسليف، بل ستقوم بعرض القرار ودراسته في اجتماعات مجالس إداراتها آخذة بالحسبان مجموعة من الاعتبارات التي قد تؤثر على زيادة الأعباء المالية التي تتكلفها المصارف والمتمثلة بالفوائد على الودائع لديها، فزيادة أو رفع الفوائد على الودائع لأجل من شأنه أن يرتب على المصارف تكاليف إضافية هي بغنى عنها، وخاصة في ظل الظروف الراهنة التي تمر بالبلاد، ولاسيما في وقت يستمر فيه كتاب رئاسة مجلس الوزراء بالسريان والمتضمن إيقاف جميع أنواع القروض لدى المصارف العامة باستثناء مصرف التوفير الذي مازال يعمل على إقراض زبائنه من ذوي الدخل المحدود بسقف أعلى ٣٠٠ ألف ليرة للمدنيين و٤٠٠ ألف ليرة للعسكريين.

ومن جهة أخرى فإن المصارف لم تعد تفكر باحتمالية أن يسمح لها بإعادة استئناف طرح منتجاتها المصرفية رغم أن إمكانياتها المالية ومحافظ إقراضها تسمح لها بذلك، ذلك أن القيود التي فرضها المصرف المركزي على إعادة الإقراض وحظر ذلك على المصارف العامة جاء في سياق أقوى من حيث المبرر والبرهان وهو ارتفاع المخاطر المترتبة والمحتملة على هذه الخطوة، بعد أن أصبح ملف المتعثرين المقترضين الشغل الشاغل لجميع الجهات المعنية بدءاً من رئاسة مجلس الوزراء مروراً بوزارة المالية ومصرف سورية المركزي وانتهاء بالمصارف ذاتها.

سياساتكم ردت إليكم..

وكالة ضبط الحدود الأوروبية: ١٨٣٪ زيادة في أعداد المهاجرين غير الشرعيين المسجلين في أوروبا و٩٣٪ زيادة في طلبات اللجوء خلال الربع الأول ٢٠١٥؟

علي نزار الآغا

كشف تقرير تحليل المخاطر لوكالة ضبط الحدود الأوروبية «فرونتكس» عن ارتفاع جميع المؤشرات المتعلقة بالهجرة والإقامات غير الشرعية وطلبات اللجوء، خلال الربع الأول من العام الجاري (٢٠١٥) مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، لكنها سجلت انخفاضاً مقارنةً بالربع الأخير من العام الماضي (٢٠١٤). وهذا برأي الوكالة أمر اعتيادي بسبب ظروف الشتاء التي تحدّ من نشاطات الهجرة غير الشرعية.

وبيّن تقرير الربع الأول ٢٠١٥ الصادر يوم الخميس الماضي أن مؤشرات عدد المسجلين العابرين للحدود الأوروبية بطريقة غير قانونية والإقامات غير القانونية داخل الاتحاد الأوروبي سجلت أعلى مستويات لها منذ بدء تسجيل البيانات في الوكالة (عام ٢٠٠٨)، معظمهم من كوسوفو هذه المرة، إضافة إلى حملة الجنسية السورية وأفغانية والمغاربية والألبانية والأوكرانية والعراقية والأريتيرية والباكستانية والجزائرية.

وبحسبة بسيطة للبيانات الواردة في جداول التقرير الذي حصلت «الوطن» على نسخة إلكترونية منه، نجد أن أكثر من ٦٧٨ مهاجراً غير شرعي يتم ضبطهم عبر الحدود الأوروبية يومياً، ٦٢ بالمئة منهم عبر البر.

ووسطياً، يتم تسجيل ١٩٧٣ طلب لجوء في أوروبا يومياً، و١٢٠١ إقامة غير قانونية. كما يتم تسجيل ٢٩٨٠ حالة رفض دخول للاتحاد الأوروبي وإصدار ٦٩٤ قرار إعادة إلى البلدان الأصلية للمهاجرين غير الشرعيين، وضبط أكثر من ٢٨ «مهرباً» ممن يسهلون عمليات الهجرة غير الشرعية وكشف أكثر من ٢٧ حالة تزوير وثائق يومياً.

وفي التفاصيل، تفيد البيانات الأوروبية الحديثة الواردة في التقرير بأن ٦٢٣٨٥ شخصاً تم ضبطهم وهم يحاولون عبور الحدود الأوروبية بشكل غير قانوني في الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري، بزيادة ١٨٣ بالمئة عن الفترة نفسها من العام الماضي. منهم قرابة ٢٣ ألفاً من كوسوفو، وقرابة ١٤ ألفاً يحملون الجنسية السورية، وأكثر من ٦,٨ آلاف أفغاني وألفي ألباني و١٦٦٤ صومالياً.

وقد تم تسجيل ٣٨٧٥٤ مهاجراً غير شرعي يسلكون الطرق البرية أي بنسبة تزيد على ٦٢ بالمئة من الإجمالي، و٢٢٩٨٩ عبر البحر. كما تم إصدار ٦٣٨٤٣ قراراً لإعادة مهاجرين غير شرعيين إلى بلدانهم، ورفض دخول ٢٧٤٢٤ شخصاً إلى أوروبا خلال الربع الأول ٢٠١٥.

وتم ضبط ٢٦١١ مهرباً، ممن يسهلون عمليات الهجرة غير الشرعية، بزيادة نسبتها ٢٢٩ بالمئة عن الربع الأول ٢٠١٤.

ويبيّن الجدول المرفق بالتقرير أن ٢٧٨ «مهرباً» مسجلاً يحملون الجنسية المغاربية، و١٧٧ إسبانياً و١٥٤ فرنسياً، و١٢٣ ألبانياً، و١٥١ صربياً، و١٠٠ يحملون الجنسية الرومانية، و٩٣ مهرباً تركياً، و٩١ صينياً، و٨٨ إيطالياً، إضافة إلى ٧٢ مهرباً غير محدد الجنسية و١٣٣٤ مهرباً يحملون جنسيات أخرى غير المذكورة. كما تم ضبط ٢٥١٠ حالات تزوير وثائق.

وتفيد المعلومات المذكورة في التقرير أن ١١٠٥٣٤ شخصاً يقيمون بطريقة غير قانونية في أوروبا، تم تسجيلهم في الوكالة خلال الربع الأول ٢٠١٥، بزيادة نسبتها ٢٦ بالمئة عن الفترة نفسها من العام الماضي، منهم ١٢,٣ ألف سوري وقرابة ١٢ ألفاً من كوسوفو، و٧٩٢٠ أفغانياً، وأكثر من ٧ آلاف مغاربي و٦,٦ آلاف ألباني.

> ١٤ ألف سوري عبروا الحدود الأوروبية بشكل غير قانوني في ٣ أشهر
>
> ٢٦١١ مهرباً منهم مغاربة وإسبان وفرنسيون وأتراك وإيطاليون

وعما يخص مؤشر طلبات اللجوء ضمن الدول الأوروبية، فقد تم تسجيل ١٨١٥٦٩ طلباً تم تقديمه خلال الربع الأول ٢٠١٥، بزيادة نسبتها ٩٣ بالمئة عن الفترة نفسها من العام الماضي.

وبحسب الجنسيات، فإن أكثر من ٤٩,٢ ألف طلب لجوء يعود إلى أشخاص من كوسوفو، وقرابة ٢٩ ألفاً لأشخاص يحملون الجنسية السورية، وأكثر من نحو ١٣,٥ ألفاً للجنسية الأفغانية، وقرابة ٧,٨ آلاف للألبان وأكثر من ٦,٩ آلاف للعراقيين.

يشار إلى أن التقرير السنوي عن العام ٢٠١٤ كشف تضاعف أعداد المهاجرين غير الشرعيين الذين تم ضبطهم وسط البحر الأبيض المتوسط، وشرق المتوسط عبر الحدود البرية بين اليونان وبلغاريا وقبرص وهنغاريا، وذلك منذ بداية ما يسمى «الربيع العربي».

وكشف التقرير الأخير لوكالة ضبط الحدود الأوروبية (فرونتكس) عن ضبط أكثر من ٢٨٣ ألف مهاجر غير شرعي عبر الحدود البحرية والبرية الأوروبية خلال العام الماضي ٢٠١٤، وهو أعلى رقم مسجل منذ بدأت الوكالة بإعداد التقارير الخاصة عن الهجرة غير الشرعية قبل ثماني سنوات، ويزيد بنسبة ١٦٤ بالمئة على الرقم المسجل في العام السابق ٢٠١٣ حيث «بالكاد» تجاوز العدد الإجمالي وقتها ١٠٧ آلاف.

كما كشفت البيانات الواردة في التقرير عن زيادة في عدد المقيمين بطريقة غير نظامية في أوروبا بنسبة ٢٨ بالمئة خلال العام الماضي، حيث بلغ إجمالي المقيمين بطريقة غير نظامية المبلغ عنهم والمسجلين في الوكالة ما يقرب من ٤٤١ ألفاً مقارنة بـ٣٤٥ ألفاً في العام السابق ٢٠١٣. وعن طلبات اللجوء في أوروبا سجل تقرير الوكالة عن الربع الأخير من عام ٢٠١٤ ما يزيد على ٥٥٢ ألف طلب، مقارنة بنحو ٣٥٤ ألفاً في عام ٢٠١٣، أي بزيادة بلغت نسبتها ٥٦ بالمئة.

ويجدر بنا التنويه بأن الأرقام التي أوردها التقرير، هي ما تم كشفه وتسجيله من السلطات الأوروبية الرسمية والجهات المختصة المتعاونة مع وكالة «فرونتكس» التي تم تأسيسها في العام ٢٠٠٤ من الاتحاد الأوروبي، والتي تعنى بضمان التعاون العملي والفعال بين دول الاتحاد لمراقبة وضبط حدودها.

قبل رمضان ٤٠ تاجراً يخالفون يومياً بدمشق وفي رمضان أصبحوا ١٠٠ تاجر!

٢٦٪ نسبة المخالفات في عينات التموين

عبد الهادي شباط

كشف تقرير صادر عن مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك بدمشق أن عدد الضبوط المنظمة بحق المخالفين من أصحاب الفعاليات من المحال التجارية بلغت نحو /٦٦٣٩/ ضبطاً تموينياً منذ بداية العام الجاري وحتى بداية شهر رمضان المبارك. وبقسمة هذا الرقم على ١٨٠ يوماً يتضح أنه في كل يوم خالف بشكل وسطي نحو ٤٠ تاجراً وصاحب فعالية في دمشق.

وتم تسجيل ١٥٢٠ مخالفة خلال أسبوعين من شهر رمضان، أي أكثر من ١٠٠ تاجر وصاحب محل يخالف القانون ويتم ضبطه من قبل دوريات التموين يومياً في أسواق دمشق، وسطياً.

وتوزعت معظم المخالفات خلال الأشهر الستة الماضية على ضبط وسحب العينات الغذائية وغير الغذائية للتأكد من سلامتها ومطابقتها للمواصفات النافذة حيث تم ضبط نحو ٢٥٦٢ عينة تبين خلال التحاليل أن ٢٦٪ منها مخالفة.

وأظهر التقرير أن نحو ١١٣٣ ضبطاً كانت من نصيب وسائط النقل لعدم الإعلان عن أجور النقل وتقاضي زيادة في بدل الخدمات و١٩٢ ضبطاً نظمت بحق بائعي المحروقات و٢٤ ضبطاً لمخالفات الدقيق التمويني وتهريبه وخاصة من الأفران الخاصة تجاه محال بيع وصناعة الحلويات ونحو ٢٨٠ ضبطاً بحق مخالفات في المطاعم والمقاهي إضافة إلى عدد كبير من الضبوط التي تم تنظيمها بحق مخالفات عدم الإعلان عن الأسعار وعدم تداول الفواتير.

كما بين التقرير أنه تم إغلاق نحو ١٢٥ محلاً وإلغاء تراخيص عدد من بائعي المحروقات إضافة إلى إحالة ٤٨ مخالفاً موجوداً إلى القضاء بينما بلغت المخالفات المالية إلى القضاء المختص بسبب حالات بيع أو عرض مواد منتهية الصلاحية أو الغش أو عدم الإعلان عن الأسعار أو التلاعب في أجور النقل أو تهريب المواد المدعومة مثل الدقيق التمويني والمحروقات نحو ٢٨٥٢ مخالفة، إضافة إلى أن التقرير يشير إلى معالجة دائرة حماية الملكية في المديرية لـ١٥ شكوى نتج عنها ٤٦ ضبطاً وأن المديرية منحت ١١٩٥ سجلاً تجارياً وفردياً و٦٩ سجل شركة.

ومن جانبه أكد معاون مدير التجارة الداخلية محمود الخطيب لـ«الوطن» أن المديرية عملت على تكثيف دورياتها خلال شهر رمضان المبارك ووجودها بكل الأحياء والأسواق وخاصة الأسواق الرئيسية والتي تشهد إقبالاً وازدحاماً خلال رمضان على مدار الساعة وأن المديرية ودوريات حماية المستهلك جاهزة لمعالجة أي مشكلة يتقدم بها أي مواطن وبشكل سريع وفوري إضافة إلى أن يتم التركيز في الأيام الأخيرة من الشهر على أسواق ومحال بيع الألبسة والحلويات ومحال الأحذية بسبب زيادة الطلب على هذه المواد في الأيام التي تسبق العيد وهو ما يؤدي إلى استغلال بعض التجار إلى زيادة الطلب ورفع أسعارهم أو التلاعب في بعض المواصفات.

وفي سياق متصل أكد مدير عام الاستهلاكية طارق الطويل أن جميع المهرجانات المشتركة بين الاستهلاكية والمؤسسة العامة للخزن والتسويق ومؤسسة سندس والتي أقيمت خلال شهر رمضان نفذت بشكل جيد ووفق المقرر لها وأن نجاح مثل هذه المهرجانات يمثل انطلاقة جديدة لأداء مؤسسات التدخل الإيجابي وتطوير أدائها وتفرز من مبدأ التدخل الإيجابي للدولة في الأسواق لحماية المستهلك عبر تقديم السلع والمواد اللازمة والأساسية خاصة في شهر رمضان وضمن أسعار مناسبة ومدروسة ومنافسة. وأوضح الطويل أن مهرجانات رمضان شهدت إقبالاً كبيراً وأنه بناءً على ذلك سيتم دراسة هذه التجربة وتقييمها بهدف إقامة المزيد من المهرجانات المشتركة مستقبلاً وتعميمها على كل المحافظات والمدن والمناطق وإشراك أكبر عدد ممكن من الجهات المنظمة في القطاعين العام والخاص.

٥٤١ مليار ليرة ودائع السوريين في «التجاري» والمصرف يربح ٩,٨ مليارات ليرة سورية في ستة أشهر

محمد راكان مصطفى

كشف مدير المصرف التجاري السوري فراس سلمان لـ«الوطن» أن أرباح المصرف خلال النصف الأول من العام الحالي (٢٠١٥) تجاوزت ٩,٨ مليارات ليرة سورية من دون تقويم القطع الأجنبي، علماً بأن أرباح البنك خلال الربع الأول من العام الحالي بلغت نحو ٨ مليارات ليرة سورية.

وبين السلمان أن ودائع المصرف شهدت تحسناً ملحوظاً هذا العام، الأمر الذي يعد مؤشراً على الثقة المتزايدة لدى المواطنين بالمصرف. وتجاوزت الودائع لدى المصرف منذ بداية العام ولغاية ٢٠١٥/٦/٣٠ مبلغ ٥٤١,٣ مليار ليرة، على حين وصلت الودائع حتى ٢٠١٥/٥/٢٤ إلى ٤٩٨ مليار ليرة سورية.

وعن التسهيلات لدى المصرف التجاري أوضح السلمان القيمة الإجمالية وصلت إلى مبلغ يزيد عن ٢٢,٦ مليار ليرة سورية.

مشيراً إلى أن المصرف التجاري السوري يحقق عوائد مهمة في تمويل مستوردات القطاع العام ومنح التسهيلات لتنفيذ العمليات التجارية في وقت توقفت فيه جميع أنواع المنتجات المصرفية كالإقراض، وهو بذلك عزز من قناة استثمارية مهمة لتوظيف أمواله. منوهاً إلى أن مجموع ما قدمه المصرف من قروض لمؤسسات الدولة المعنية بتأمين الحاجيات والسلع الضرورية خلال عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ تجاوزت مبلغ ٢٠٠ مليار ليرة سورية.

وعن إمكانية عودة المصرف للإقراض أوضح أنه بالنسبة لإعادة الإقراض ولكافة الفعاليات الاقتصادية ومختلف شرائح المتعاملين مرهون بعودة النشاط الاقتصادي وتحسن الظروف وقرارات الجهات المختصة بتفعيل أي من هذه القروض.

وعن آخر مستجدات الخط الائتماني الإيراني أكد السلمان أنه بعد التصديق على القانون الخاص به يتم الآن وضع الإجراءات التنفيذية بالتنسيق مع بنك الصادرات الإيراني.

٥٣٧ مليون ليرة كلفة تأمين التغذية الكهربائية للمجمعات الصناعية في ريف دمشق

الوطن

كشف المدير العام لمؤسسة توزيع الكهرباء في وزارة الكهرباء المهندس مصطفى شيخاني في حديث لـ«الوطن» أن إجمالي كلفة تأمين التغذية الكهربائية للمجمعات الصناعية في محافظة ريف دمشق بلغت ٥٣٧ مليون ليرة، منها ١٥٠ مليون ليرة تأهيل شبكات التوتر المتوسط المتضررة في مزرعة فضلون الصناعية و٧٥ مليون ليرة كلفة تأهيل شبكات التوتر المتوسط والمنخفض واستبدال مراكز التحويل في المنطقة الصناعية في يبرود على حين أوضح شيخاني أن مجمل تكاليف تأهيل واستبدال شبكات التوتر المتوسط في منطقة عدرا الصناعية بلغت ١٥٠ مليون ليرة وفي منطقة كراج التنخيل والرضوان وحوش بلاس الصناعية ٣ث٣م تأهيل شبكات وكابلات التوتر المتوسط بكلفة ٥٠ مليون ليرة.

وكذلك بيّن أنه تم تأمين تغذية كهربائية بديلة للمعامل التالية الزجاج والدبس والسجاد ومعامل المطاحن والكابلات بكلفة تقدر بـ٧٥ مليون ليرة وعلى نفقة هذه الجهات.

كما أوضح شيخاني أنه تم تطبيق برنامج خاص على المنشآت المغذاة بخطوط توتر متوسط وخاصة بها وذلك من خلال قطع الكهرباء لمدة يومين في الأسبوع وتأمين الكهرباء بقية ساعات أيام الأسبوع، أما خطوط التوتر المتوسط المغذية لأحمال صناعية بنسبة ٨٥٪ فتم تزويدها بالتيار الكهربائي خلال الفترة من الساعة الثامنة صباحاً ولغاية الساعة الرابعة مساءً ومن الساعة الخامسة ولغاية الساعة الثامنة من صباح اليوم التالي يتم تطبيق تقنين بمعدل ساعتين تزويد بالكهرباء و٤ ساعات قطع كهرباء.

كما كشف شيخاني واقع تغذية المناطق والمجمعات الصناعية في محافظة حمص بقوله: إنه تم تأهيل كامل الشبكة الكهربائية في المنطقة الصناعية بحمص، نتيجة تعرضها لتدمير من المجموعات الإرهابية المسلحة، ويتم تزويدها بالتيار الكهربائي خلال الفترة من الساعة الثامنة صباحاً حتى الساعة الرابعة مساءً، ومن الساعة الخامسة مساءً لغاية الساعة الثامنة من صباح اليوم التالي يتم تطبيق برنامج التقنين المطبق على بقية مناطق المحافظة.

كما تم الحفاظ على جهوزية المنظومة الكهربائية في المدينة بحسياء وإجراء الصيانات اللازمة لها، إضافة إلى مواكبة التطور الملحوظ في أعداد المستثمرين، حيث تم تركيب (١٠) مراكز تحويل خاصة جديدة خلال عام ٢٠١٥، ويتم حالياً تجهيز مركزي تحويل آخرين.

وفي محافظة حلب أفاد شيخاني أنه بهدف تأمين عودة الصناعيين للعمل في المدينة الصناعية بالشيخ نجار، فقد تم اتخاذ إجراءات فورية لتأمين التغذية الكهربائية المؤقتة المدينة الصناعية أهمها تأهيل خط توتر متوسط وتأمين التغذية الكهربائية للمدينة الصناعية باستطاعة ١٠ ميغا واطات.

وبيّن المدير العام للتوزيع أنه في ضوء هذه الإجراءات بلغ عدد المنشآت التي عادت للعمل في المدينة الصناعية بالشيخ نجار نحو (٣٨) منشأة وكلها مغذاة بالطاقة الكهربائية.

ولتأمين استطاعة أكبر للمدينة الصناعية بالشيخ نجار وعودتها إلى العمل بشكلها الطبيعي قبل الأزمة، فإن ذلك يتطلب عدة إجراءات أهمها تأمين الحماية داخل المدينة الصناعية بهدف الحفاظ على التجهيزات الكهربائية (محولات- كابلات.... إلخ) من السرقة.

وفي منطقة العرقوب الصناعية بيّن شيخاني أنه تمت إعادة تأهيل المنظومة الكهربائية فيها وتزويد (٢٩٣) منشأة صناعية منذ الربع الأخير لعام ٢٠١٣ بعد قيام الصناعيين بتبرئة الذمة المالية أو جدولتها، وقد تم تحديد فترة التغذية الكهربائية لها يومياً خلال الفترة (٨,٠٠ صباحاً- الرابعة مساءً) و(٢٣,٠٠- ٥,٠٠ صباحاً) باستطاعة مقدارها (٨) ميغا واطات.

وفي منطقة الراموسة الصناعية، تمت إعادة تأهيل المنظومة الكهربائية فيها للمرة الثانية بسبب دخول المجموعات الإرهابية إليها وإلحاق الضرر بالمنظومة الكهربائية، وقد تمت تغذية (٥) مراكز تحويل عامة و(٤) مراكز تحويل خاصة.

وفي منطقة جبرين الصناعية تمت إعادة تأهيل المنظومة الكهربائية فيها وتزويد منشآت عامة وخاصة منها (مطاحن عامة عدد ٤ - مطحنة خاصة- معمل الزيوت- معمل الجرارات- معمل البلاستيك- معمل الكابلات) إضافة إلى المعامل الخاصة.

«الاقتصاد» تدرس آلية جديدة لتصدير البطاطا وفق مبدأ الحصص

الوطن

تدرس وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية حالياً آلية جديدة لتصدير مادة البطاطا تعتمد على مبدأ الحصص.

وهذه الآلية تم مناقشتها خلال الاجتماع المنعقد يوم أمس في مبنى الوزارة وترأسه معاون وزير الاقتصاد لشؤون التجارة الخارجية الدكتور عبد السلام علي بحضور ممثلين عن وزارة الزراعة، وهيئة تنمية وترويج الصادرات واتحاد المصدرين السوري واتحاد غرف الزراعة السورية والاتحاد العام للفلاحين.

وأكدت الوزارة في دعوتها الموجهة إلى الجهات المذكورة لحضور الاجتماع أن مناقشة آلية التصدير الجديدة تأتي في إطار تعزيز القدرة التصديرية الوطنية للمنتجات الزراعية وإيجاد فرص اختراقها إلى الأسواق الخارجية ما يتلاءم مع الروزنامة الإنتاجية الزراعية.

وقد طلبت الوزارة موافاتها بأهم البيانات والمعلومات المتوافرة لدى الجهات المدعوة إلى الاجتماع والمتعلقة بسوق مادة البطاطا وفق العروات الزراعية المعمول بها والبذار المخصصة لذلك وكميات الإنتاج لكل عروة موزعة مناطقياً حسب المحافظات ووسطي الأسعار وطرق الاستفادة المثلى من فائض الإنتاج للتصدير أو لتلبية حاجة السوق.

وأوضحت الوزارة أن الاجتماع مخصص لإيجاد آلية لدعم تصدير مادة البطاطا المنتجة محلياً أو تصديرها وفقاً لمبدأ الحصص من دون أن يؤثر هذا الأسلوب على احتياجات السوق المحلية، مع مراعاة إمكانية تخزين الفائض في حال وجوده لسد النقص عند الحاجة من دون اللجوء إلى الاستيراد.

حدث بياناتك

عملائنا الكرام ،،

إلتزاماً بتعليمات مصرف سورية المركزي وسعياً للإستمرار بتقديم أفضل الخدمات، والإرتقاء بمستوى الجودة في أعمالنا من خلال تطوير منتجات تتوافق مع احتياجات عملائنا والتواصل الأمثل معهم فإننا نرجو من جميع عملائنا الذين لم يحدثوا بياناتهم التفضل بمراجعة أي من فروع بنك الأردن - سورية في أقرب وقت من أجل تحديث بياناتهم لدينا .

شاكرين ومقدرين تفهمكم وحسن تعاونكم ،،،